قمة الجرأة العربية على حساب راديكاليات الثرثرة!

راغدة درغام

سرقت انجازات قمة المبادرات العربية التي عقدت في الرياض هذا الاسبوع زمام المبادرة من أرباب المهاترات والمزايدات ووضعت اصحاب اللاءات في موقع دفاعي وهجومي في آن.

نقلت قمة الرياض الواقعية العربية إلى مرتبة تضع المملكة العربية السعودية، بصفتها رئيس القمة للسنة المقبلة، أمام تحديات عسيرة وضرورية ذات فرص مصيرية لمنطقة الشرق الأوسط برمتها. أقحمت المسألة الفلسطينية على الأجندة الدولية بعدما كانت الذاكرة الدولية تقترب من محوها. في الوقت ذاته، ايقظت القيادتين والقاعدتين الشعبيتين في فلسطين وإسرائيل إلى عواقب استمرار عدم جهوزيتهما معاً وسوياً للسلام وللاتفاق على حل الدولتين.

أبلغت الى الولايات المتحدة وأوروبا الاستعداد العربي الجماعي لنقلة نوعية في العلاقة مع إسرائيل إذا تمكنتا معاً من اقناعها بحل الدولتين بسلام. لمحت في الوقت ذاته إلى إمكان التخلي الجماعي في الساحتين العربية والإسلامية عن دعم حل الدولتين والخيار السلمي لترك المعركة تتحول إلى حرب بين الراديكالية الإسرائيلية والراديكالية العربية – الإسلامية من دون أن يكون الاعتدال العربي المنطقة الفاصلة بينهما.

هذه القمة وضعت فلسطين في الصدارة، وحاولت حماية لبنان من الاحراج المهين من دون أن تتخلى قيد أنملة عن المبادئ الرئيسية التي تحمي مستقبله مثل قيام المحكمة الدولية لمحاكمة الضالعين في الاغتيالات السياسية فيه. وبين ما لفت الأنظار في قمة الرياض هو ذلك الجديد غير المعتاد نحو دارفور والذي تمثل في الإقدام على طرح هذه المسألة بدلاً من تقليد اخفائها في كواليس وهوامش القمم العربية التي اعتادت دفن الرؤوس في الرمال.

قمة الرياض عالجت القديم وأقدمت على جديد، وأطلقت آليات غير معتادة. أقرت أن عليها مسؤولية لعب دور في العراق ستسعى إلى تهذيبه. بعثت بمؤشرات أن دورها نحو إيران يأتي ضمن الاجماع الدولي المتنامي نحو طهران. وفي شأن المرأة، ليس صدفة أن تخاطب الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة القمة العربية كأول سيدة تفعل ذلك، كما انها أول مرة تُوجه فيها دعوة إلى رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة للمشاركة في قمة عربية. وهذه رسالة أُخرى مهمة أطلقتها قمة الرياض.

هذه الانجازات تُعتبر حقاً انجازات فقط إذا كانت بدايات لا تُعامل وكأنها محطات وصول. ولذلك يقع العبء الأكبر على رئاسة القمة في مرحلة ما بعد القمة التي استحوذت على قدر كبير من الجهد تهيئة لانجاحها. الرئاسة ليست وحدها المسؤولة عن إدارة الملفات للسنة المقبلة التي تتولى فيها مهمات الرئاسة، لا سيما وأن أصحاب القضايا وأطراف النزاعات هم أول المطالبين بالجرأة على معالجتها. لكن رئاسة المملكة العربية السعودية في هذه السنة المعقدة ذات الفرص غير الاعتيادية، تتطلب من الرياض قيادة غير معتادة تكسر أسوار محرمات معيّنة وتشيد الأسس والهياكل الجديدة لاستقرار المنطقة.

جيد ما أحرزته القمة العربية بجهود مشتركة لقيادات الاعتدال في ملف فلسطين. فتفعيل المبادرة العربية للسلام لم يأتِ بمجرد إعادة طرح مبادرة قديمة اعتمدتها قمة بيروت عام 2002. جاء التفعيل، أخيراً، برفقة آلية تنفيذ وانشاء لجنة مكلفة باجراء الاتصالات اللازمة في الأمم المتحدة ومع اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا من أجل حشد التأييد للمبادرة وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها.

ما صدر عن قمة الرياض هو عبارة عن تكليف للمملكة العربية السعودية بلعب دور قيادي ينقل مبادرة السلام العربية إلى عتبة جديدة. الاجماع العربي على التمسك بالمبادرة وتفعيلها شمل موافقة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية عليها، مما يجعل «حماس» الآن طرفاً في الاجماع العربي الرسمي على الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها مقابل استعدادها للانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967، أي الى حدود الهزيمة والانتصار في حرب 1967.

هذه القمة استعادت المبادرة والزخم من الصفوف الراديكالية التي لا تقدم سوى الرفض والـ«لا» الدائمة. أعطت رئاسة القمة شبه ولاية لدور متجدد وجديد ومرن يحرّك الملف الفلسطيني – الإسرائيلي لإعادة طرح عملية السلام بحيث يكون الانجاز على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي هو المحفز لسلام عربي – إسلامي مع إسرائيل.

الوزن السعودي المرفق بولاية عربية يأتي في فترة تشهد تحركاً جديداً للإدارة الأميركية واستعداداً واضحاً للانخراط الأميركي في دفع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. فإدارة جورج دبليو بوش تعود تدريجاً إلى صواب الرؤية التي أطلقتها في مطلع ولاية الرئيس الأميركي في نيسان (ابريل) 2002 والتي احتوت على قيام دولة فلسطين مكان الاحتلال الإسرائيلي لعام 1967.

وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تعمل على احياء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية متأبطة التزام الرئيس الأميركي بإحياء الجهود الأميركية بجدية. إنها تتعامل مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس كشريك للولايات المتحدة ولا تقاطع حكومة وحدة فلسطينية تضم «حماس». إنها تتحدث عن آفاق سياسية للمفاوضات وليس عن مجرد عملية تفاوض دائمة. وما تواجهه رايس من صعوبات مع الحكومة الإسرائيلية قد يؤدي بالرئيس الأميركي – المعروف بنزعة العناد في وجه من يضع العصا في دواليبه – إلى الإصرار على إسرائيل بمواقف غير معهودة.

فليس صحيحاً أن فترة الـ20 شهراً المتبقية من ولاية بوش هي فترة «البطة العرجاء»، إذ أن مفاتيح صنع السياسة الخارجية ما زالت في حوزته، وهو راغب بإنجاز يختم به رئاسته. فالرئيس السابق بيل كلينتون استفاق الى عملية السلام في الشرق الأوسط في السنة السابعة من ولايته، فعقد محادثات كامب ديفيد وتقدم بـ«مبادئ كلينتون للحل» والمعروفة بـ«باراميترز» (-parame ters) التي عرضها للأخذ في حينه وليس لترثها الإدارة المقبلة. كذلك جورج بوش الأب، فإنه عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 في أواخر ولايته بعدما أمضى وزير الخارجية حينذاك جيمس بيكر 9 شهور من المفاوضات المكوكية بين الأطراف، وواجه صعوبات إسرائيلية كبيرة، شأنه شأن رايس الآن.

رايس تواجه صعوبة أخرى تتمثل في معارضة أقطاب مهمين في الإدارة الأميركية لما تقوم به وبينهم نائب الرئيس ديك تشيني. ما سيحسم موقف جورج دبليو بوش من المعسكرين في إدارته هو المواقف العربية والإسرائيلية. ومن هنا تأتي أهمية الخطوات المقبلة في مسيرة تفعيل المبادرة العربية بتركيزها على القضية الفلسطينية وفي أطر زمنية تسرّع وتيرة التحرك نحو هدف المفاوضات الضرورية حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة ومعالجة قضايا الحدود والأمن والقدس واللاجئين.

الآن، توجد على الطاولة مبادرة عربية مرفقة بآلية تنفيذ وتسويق. يوجد على الطاولة تصور دولي واضح لعناصر ومتطلبات صنع السلام في «خريطة الطريق» إلى قيام دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل. توجد رؤية للرئيس الأميركي وعزم على احيائها واخراجها من قفص الصقور والمتطرفين داخل الإدارة الأميركية الذين نجحوا في الاقفال عليها بحجة الإرهاب. الآن، أخرجت القضية الفلسطينية من قفص الإرهاب الذي زُجت فيه بقرار الصقور والمتطرفين الأميركيين والإسرائيليين وبمساهمة الصقور والمتطرفين الفلسطينيين. ويوجد اليوم توافق فلسطيني رسمي على القبول بالمبادرة العربية التي تنطوي على عنصر الاعتراف بإسرائيل وبحل الدولتين. ما ليس موجوداً ولا مطروحاً على الطاولة هو أي مبادرة إسرائيلية للسلام أو أي طروحات تثبت العزم الصادق على تنفيذ حل الدولتين.

الاستراتيجية العربية الضرورية في هذا المنعطف تتطلب زج إسرائيل في زاوية الاختيار ليُسحب منها غطاء التظاهر برغبتها بالسلام وبحل الدولتين في الوقت الذي تثبت فيه هروبها الدائم من هذا السلام وحل الدولتين.

تتطلب ابلاغ إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، أن الاعتدال العربي لن يلعب دور المنطقة الفاصلة بين التطرف الإسرائيلي والأميركي والتطرف العربي والإسلامي. تتطلب الايضاح العارم بأن سقوط حل الدولتين يعني سقوط خيار التفاوض على سلم ليحل محله خيار المقاومة لإزالة الاحتلال. تتطلب القول: فليكن. إنما ليس قبل اطلاق حملة استراتيجية تثبت الجدية العربية نحو السلام، وتحرك الرأي العام العالمي كشريك في الضغط على إسرائيل، وتنقل العلاقة الأميركية – الإسرائيلية إلى خانة مواجهة الرفض الإسرائيلي الدائم للسلام بأعذار مختلفة.

هذه الاستراتيجية تتطلب من رئاسة القمة العربية الأفكار والاجراءات غير المعهودة مثل الجلوس مع اللجنة الرباعية الدولية في إطار الرباعية العربية – التي تضم السعودية ومصر والأردن والإمارات – لدفع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني نحو تنفيذ حل الدولتين في سلسلة لقاءات معهما سوية. الذين يقولون إن هذا تطبيع قبل أوانه يتناسون أن قمة مدريد للسلام عام 1991 جمعت المسؤولين السعوديين والسوريين مع المسؤولين الإسرائيليين. يتناسون أن المفاوضات على المسار السوري – الإسرائيلي جمعت وزير الخارجية الحالي وليد المعلم مرات عدة على طاولة واحدة مع المسؤولين الإسرائيليين.

الجلوس مع الإسرائيليين لتنفيذ المبادرة العربية ضمن الآلية التي أقرتها القمة العربية هو أمر طبيعي ومنطقي وضروري للضغط على إسرائيل لتثبت جديتها في المفاوضات مقابل اثبات الجدية العربية في المفاوضات. هذا ليس اعترافاً مسبقاً ولا حاجة للتحدث عن اعتراف. المهم الآن لرئاسة القمة العربية أن تفعّل المبادرة العربية نحو الصلح مع إسرائيل بمفاوضات تشارك فيها ضمن الرباعية العربية وبشراكة مع الرباعية الدولية. الاعتراف يأتي لاحقاً، وليس الآن.

فقمة الرياض ليست قمة اللاءات على نسق قمة الخرطوم التي أطلقت اللاءات الثلاث، لا اعتراف ولا مفاوضات ولا صلح، ولم تسفر لثلاثين سنة سوى عن المزيد من المآسي للشعوب العربية وفي مقدمها الشعب الفلسطيني. إنها قمة الجرأة على زخم جديد يزيد من عزلة الراديكاليين المتطرفين الذين تعلو ثرثرتهم وهم حقاً يتراكمون في زاوية التطويق. فلقد أخذت قمة الرياض زمام المبادرة من الراديكالية ورئاستها مسؤولة الآن عن انجاح الاعتدال وتحقيق انتصاره بهزيمة واضحة للراديكالية والتطرف الممتد من السودان إلى لبنان، مروراً بفلسطين والعراق باستثمار مباشر من إيران.

إيران قزّمت في مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي بعقوبات وصفعة على الوجنتين بإجماع شمل روسيا والصين، وحتى جنوب افريقيا وقطر. البهورة الإيرانية التي رافقت أزمة الجنود البريطانيين ذكرت بالرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي تبنى أسلوب التصعيد حتى آخر رمق قبل أن يتسلق هبوطاً بإرادته إنما مجبراً. فالجمهورية الإسلامية تثرثر بصوت مرتفع لأنها تدرك أنها فشلت في تصدير نموذجها، وأن تطويقها يتم بقرارات دولية، وأن مصيرها هو الزوال لتعود إيران إلى الساحة الدولية دولة طبيعية.

وحسناً فعلت رئاسة القمة بطرحها قضية دارفور على الطاولة العربية أخيراً، بذلك قزّمت تقاليد الصمت على التجاوزات العربية بلا محاسبة.

حسناً فعلت في إصرارها على المحاسبة على الاغتيالات السياسية في لبنان عبر المحكمة ذات الطابع الدولي، مؤكدة تقزيم أولئك الذين يريدون اجهاض المحكمة، وبعضهم حضر قمة الرياض. انزعاج رئيس الجمهورية اللبنانية اميل لحود من خطاب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون الذي دعا فيه إلى مساندة الحكومة اللبنانية المنتخبة شرعياً برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة بدا واضحاً في ملامح ذهول لحود. إنما ما ساهم في تقزيم لحود نفسه هو هرولته الى حليفه السوري طالباً المساعدة وخلوته مع الرئيس بشار الأسد لنصف ساعة ليقال له عملياً: كفى في هذه القمة فدمشق في موقع مقزّم تحاول هي بدورها الخروج منه بالكاد.

نقلا عن / صحيفة "الحياة" اللندنية

قل لهم يا طير □:

الحكاية وطن.. وحياة

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

" إنهم لا يحاكمونني، بل يحاكمون التراث والحضارة، من خلال هذه الخطوة، وهذا ليس من حقهم، فهم ليسوا مؤهلين لمحاكمة حضارة "
د. شريف كناعنة، موثق حكايات (قول يا طير)

قال الحكيم أحمد الشرواني: القاضي لا يعاند، والسلطان لايوايد، والوالي لا يخاصم، والأب لا يحاكم

في مجزرة كتاب " قول يا طير " اجتمع القاضي، والسلطان، والوالي، والأب – ولو أنهم كلهم واحد – على محاولة عاجزة لمحو ذاكرة فلسطين : المحكي الشعبي، قتل الطير رسول المحبة والسلام الذي أودعته نساء فلسطين باسم محمد وباسم يسوع، أن يبلغ الأمانة، ويكون لسان حالهن، المعبر عن تفاصيل حياتهن، أشجانهن، همومهن، حياتهن اليومية، أفراحهن وأتراحهن، عن حيوات أخرى لإنس وجان، وغيلان، لأميرات، وساحرات، وعن ابنة السلطان التي تزوجت فقيرا، عن ساحرات ناصرن المظلوم من جور طاغية مستبد ليحق الحق، ويملا الحياة عدلا، بعد أن ملئت جورا..

(قول يا طير) روح فلسطين، همس الجدات، روح المجتمع وذاكرته الجمعية.. محكي أبدعته المرأة الفلسطينية، وحافظت عليه، كما حافظت على بيارات البرتقال والزيتون، و قهرت به الموت، بددته، أزاحت الجدب وحولته إلى خضرة وحياة.. فمثلما فعلت جدتها شهرزاد بلياليها عبر العصور وقهرت الموت المجاني، الصمت، وألجمت شهوة الدماء التي سيّلها شهريار عقب كل ليلة يفتض فيها بكارة فتاة، من تلك الليالي لألف حكاية وحكاية، انتصرت شهرزاد لنفسها ولبنات جنسها وللحياة كلها.

المحكي الشعبي في العالم، وفلسطين على وجه الخصوص، رفيق مؤنس من وحشة الظلم والقهر الاجتماعي، وقهر أبشع استيطان عرفه التاريخ.

هو شريان الحياة.. وكلما أجدبت رقعة الحياة في أزقة غزة، والجليل والضفة أراقتها الأم الفلسطينية من ماء الحكايات لتخصب ما حولها..

لم تستطع أية مرجعية أو سلطة دينية، سياسية أو أية إيديولوجية أن تقترب من النص المحكي، أو تمسه بشر، إلا في حضرة فقهاء الرباعي الواحد (الفقيه، والأب، والسلطان، والوالي) ليرتكبوا مجزرة حرق الزيتون. حرق القلم والمداد، وقبل هذا وذاك تقتيل المرأة، الأم، الجدات الفلسطينيات.. خنق أرواحهن بقلب بارد، من أجل الدفاع عن الخلطة العجائبية المكرورة، لقاموس غامض من: الشرف والعرض، والسترة، والعفة، والمجتمع الأبيض في ابيض و..و..و..و..

اعتمدت ذهانية محاكم التفتيش في حرق الذاكرة الشعبية الفلسطينية على مهرجان كرنفالي بإسناده قراراً يقضي بتحديد أسبوع للمدارس كي تتلف (قول يا طير) في حضرة لجنة مكونة من ثلاثة : مدير المدرسة، مسئول المكتبة المدرسية، وواحد من المعلمين، ثم يرفع تقرير للوزارة يتضمن أعداد النسخ التي أتلفت بحسب القرار.. فكيف يزعم وزير التربية والتعليم الدكتور ناصر الدين الشاعر (الحماسي) أنه لا يعلم؟!

لقد كان المحكي رديفاً للهوية الفلسطينية التي تنتهك، كما تنتهك الأرض والإنسان.. وفي سيل من العجز السياسي الداخلي للجماعات، ارتد ليمارس عجزه على الثقافي والروحي، عله يخلق أسطورة تاهت في طرقات فلسطين لكنها تضخمت في المساجد والأحياء الفقيرة.. ليستردوها بمعدات المنع والإقصاء للإجهاز على أي منبت للتفكير، والفرح، والبهجة.. والونس، فلغمت السينما بمحاذير ظلامية، ونقبت النساء، ومنعت المهرجانات الفولكلورية (كما حدث في بلدية قلنديقلة، بحجة أن فرقة الدبكة للفنون الشعبية مختلطة) وكأن عدة المنع ستعيد الأرض المغتصبة، بينما ستهدرها إلى الأبد.

هذا القاموس التطهري / التطهيري، هو العجز بعينه، هو الذي سيجعل الأرض تنداس أكثر تحت أحذية الاحتلال. فنشر ثقافة المأتم، واللاحياة، والعدمية، عبر سجن الطيور وقتلها، عبر خنقها بألا تصدح، وعبر تبديل فطرتها في الغناء ونشر المرح إلى الونين، ولطم الخدود والصدور.. عبر كتمها لأي صوت مغرد، هو أفضع، وأبشع من الاحتلال..

فما الفرق بين آلية القتل الصهيوني الإستئصالية..التي لم تقتل وتشرد الناس، وتغتصب الأرض فقط، بل اغتصبت الدبكات، والأكلات الشعبية، والأزياء.. الخ، وبين مافعلته هذه الجماعات.. على الأقل الصهاينة يفعلون ما يفعلون لهدف إثبات وجود، وطمس ذاكرة، أما جماعاتنا فإنهم ينكرون الوجود أصلاً، وحتى لو بزغ وجود فإنهم يريدونه على مقاس إيديولوجيتهم..

اعتقد أن الغاصب الحقيقي هو الذي يحرق الكتاب، يكمم الأفواه، يخنق الطيور، يزرع الحسرة في قلوب الأمهات، والجدات، ويلصق بهن ألقاب من أنهن نابيات، فاحشات الألفاظ، أي لا أخلاقيات.

ويمتد الاستئصال ليشمل أساتذة قضوا أعمارهم في نهل المعرفة في أروقة الجامعات العربية والغربية.هم الذين لا يعرفون سوى الطريق من البيت إلى المسجد إلى المعسكر، ثم إلى اقرب قطار، أو سوق مزدحم، أو طريق، أو سينما، أو مقهى للتفجير بحزام ناسف..

هي نفس ثقافة الاستشهاد التي تزهق أرواح الشباب، وهي تزهق الآن أرواح النساء، وتئد الذاكرة الجمعية بحجة العفة والفضيلة.. أحزمة ناسفة للبشر وللفكر والثقافة، آلهات ناطقة متحدثة رسمية باسم الله.

فرحت زميلتي المترجمة ل(قول ياطير) الأستاذة القديرة يمنى البطران إلى اللغة الفرنسية بقرار الإفراج عن الحكايات، بعد الأصوات الغاضبة للكتاب والمثقفين الفلسطينيين المنتصرين وللحكاية وللمرأة، لجهود الأساتذة، وللحياة..

فرحتُ معهم، لكن يبقى الفكر الظلامي يتربص بالكلمة، بالحرف، بالأنفاس، يرقب الهواء والحركة، يترصد بذهانية ناسفة كل ماله علاقة بالحياة، ينتقي ما يريد، ويسحق مالا يريد. نعم أفرجوا عن (قول ياطير)، لكن ماذا عن الطيور الأخرى، ماذا عن الألوان والأصوات الأخرى، ماذا عن التحليق بأجنحة مختلفة ؟

وإلا كيف تشوفوووووووو؟

□ قول ياطير : يضم 45 حكاية من بين مائتي حكاية يروي معظمها نساء من جميع أنحاء فلسطين، جمعها كل من الأستاذين د. شريف كناعنة أستاذ علم الإجتماع والانثربولوجيا في جامعة بيرزيت، نشاطه العلمي التراث الشعبي جمعاً ودراسة.. محرر مجلة التراث والمجتمع.

المؤلف الآخر : د إبراهيم مهوي يدرس الأدب العربي المعاصر، ونظرية الترجمة في جامعة أدنبرة باسكتلندا.

– قول ياطير حاصل على جائزة أفضل كتاب من قبل اليونسكو.

– يعد مرجعا هاما للباحثين وطلاب الدراسات العليا، بل ومرجعاً معتمدا في جامعات العالم لمعرفة التراث الفلسطيني.

الاقتصاد الرأسمالي عندنا وعندهم

محمود يوسف بكير
MahmoudYoussef@hotmail.com

يهدف هذا المقال بشكل أساسي إلى محاولة الإجابة على سؤال هام ألا وهو: هل يصلح النموذج الاقتصادي للنظام الرأسمالي لدول منطقتنا العربية؟

تنبع أهمية الإجابة على هذا السؤال مما نلاحظه هذه الأيام من هرولة حكوماتنا نحو سياسات اقتصادية رأسمالية دون أي تبصر للعواقب التي قد لا تحتملها مجتمعاتنا ذات الأغلبية الفقيرة.

وبداية وكما هو معروف للجميع فإن الرأسمالية تقوم على مبادئ أساسية بسيطة تتمثل في تشجيع الملكية الخاصة وحمايتها، وتشجيع المنافسة الحرة بين الأفراد والشركات بغرض تحقيق أكبر ربح ممكن والسماح لقوى السوق (العرض والطلب) بالعمل بحرية لتحديد أسعار السلع والخدمات دون أي تدخل مباشر من جانب الدولة التي تكتفي بوضع ضوابط صارمة لضمان عدم إساءة استغلال مناخ الحرية ويؤدي تفعيل هذه المبادئ مجتمعة إلى تحقيق ما يسمى بالتراكم الرأسمالي وهو المسؤول عن تحقيق معدلات نمو مستدامة ومعدلات تشغيل مرتفعة، بالإضافة إلى تحقيق تقدم تكنولوجي هائل واستخدام أفضل للموارد الإقتصادية.

وقد نجح النظام الإقتصادي الرأسمالي في الغرب بامتياز في تحقيق كل الأهداف المشار إليها ولا يعني هذا أن هذا النظام مثالي في كل شيء وأنه خالي من النواقص إذا أن هناك الكثير من الانتقادات التي توجه إليه لعل أبرزها هذا التفاوت الهائل في مستويات الدخول الفردية، ولكننا لسنا هنا بصدد البحث في عيوب هذا النظام فكما أسلفنا فإن هدفنا هو البحث في مدى ملاءمة هذا النظام لنا في العالم العربي وهل يمكن أن نحقق من خلاله النجاحات الكبيرة التي حققها الغرب؟

إذا ما نظرنا إلى البيئة السياسية والإجتماعية التي تعمل فيها آليات النظام الإقتصادي الرأسمالي في الغرب لوجدنا الآتي :

1– وجود فصل شبه تام بين الحكومة المركزية وبين الأنشطة الإقتصادية فحسب نظرية مليتون فردمان عالم الاقتصاد الأمريكي الحائز على جائزة نوبل ورائد النظرية النقدية الحديثة الذي توفي منذ أشهر قليلة فإن دور الحكومة في الاقتصاد الرأسمالي ينبغي أن ينحصر في 14 وظيفة فقط من أهمها: الدفاع، مراقبة تطبيق القوانين واحترام العقود، الرقابة على البنوك ، وضع حد أدنى للأجور ، دعم بعض الحاصلات الزراعية –وضع حصص على بعض الواردات الأجنبية ، وضع معايير للجودة الصناعية ، إقامة الحدائق حماية أفراد المجتمع غير المسؤولين عن تصرفاتهم مثل المجانين والأطفال، وضع الإطار العام للسياسات النقدية والمالية وتشجيع المنافسة الحرة ومحاربة الإحتكارات وهذا هو تقريباً الدور المناط بالحكومات في الغرب اليوم.

أما لو نظرنا إلى الحاصل في مجتمعاتنا العربية فسوف نرى حالة من الزواج العرفي غير المعلن بين الحكومة وبين مجتمع رجال الأعمال وعلى سبيل المثال نجد أن الحكومة في مصر تضم عددا كبيرا منهم وهم يتمتعون بمزايا لا حصر لها لأعمالهم الخاصة مقابل دعمهم المالي لإستقرار النظام وهؤلاء نجد منهم من يحتكر بعض السلع الحيوية تحت عين الحكومة ومنهم من لا يلتزم بأي معايير للجودة وباختصار شديد فإنك لو أعدت قراءة الوظائف المناطة بالحكومة كما أوردها فردمان سابقاً لإصابتك الحسرة على حال حكوماتنا العربية .

2– وجود فصل حقيقي بين كل من السلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطتين التشريعية والقضائية وهذا الفصل يمثل ضمانة قوية للمجتمع للرقابة على الحكومة المركزية في الغرب ومحاسبتها إذا ما استدعى الأمر ، أما لدينا فإن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بالرقابة على أعمال السلطات الأخرى التي لا حول لها ولا قوة أمام الحكومة بأجهزتها الأمنية المتعددة ومحصلة هذا الوضع العبثي إننا نجد الفساد يمرح في كل مكان دون أدنى حياء أو حذر وقد وصل الأمر أخيراً إلى حد أن الحكومة بدأت في تصدير الفساد إلى كل السلطات الأخرى بما فيها كل من السلطتين التشريعية والقضائية بكل أسف.

3– تتميز الدول الغربية بالإستقرار السياسي وإستقرار معطيات الإقتصاد الكلي Macroeconomics ولذلك أدى النظام الاقتصادي الحر إلى حدوث تراكم رأسمالي ساهم بشكل فاعل في نهوض هذه المجتمعات ولتوضيح هذه الجزئية فإننا لم نسمع أبدا عن مستثمر أمريكي أو ألماني أو فرنسي يقوم بتهريب أرباحه إلى الخارج وإنما هو يعيد استثمارها لتحقيق معدلات نمو أكبر لأعماله ، أما عندنا ونتيجة حالة عدم الإستقرار السياسي وكذلك عدم الإستقرار في السياسات الإقتصادية فإن التراكم الرأسمالي الحاصل من إتباع سياسة السوق المفتوحة بشكل عشوائي لا يستفيد منه الإقتصاد المحلي بالشكل الأمثل حيث تشيع حالات خروج الأموال إلى الخارج بمعدلات كبيرة وبمعنى آخر فإن التراكم الرأسمالي الحاصل يستفيد منه الخارج أكثر من استفادة الداخل.

4– تمثل الديمقراطية وحرية التعبير والشفافية ودولة القانون والمساواة بين جميع المواطنين أمامه، الركائز الأساسية التي ينهض عليها النظام الإقتصادي الرأسمالي وهي بمثابة الضوابط والضمانات التي أدت إلى نجاح آليات الاقتصاد الحر في الغرب، بمعنى أن الحرية هناك ليست مطلقة كما يتصور البعض أما لدينا فإن هذه الركائز أما غائبة تماما أو تعاني من حالة تشوه أو إعاقة فمثلا تسمح بعض مجتمعاتنا العربية ببعض أشكال حرية التعبير ولكن مع وجود خطوط حمراء كثيرة وويل لمن يتجاوزها والسلطة القضائية _ مغلولة اليدين_ لن تستطيع حمايتك لأنها لا تستطيع حماية نفسها أصلاً أما الشفافية فهي تكاد تكون منعدمة ولك أن تحاول أن تعرف مخصصات مؤسسة الرئاسة في أي بلد عربي ، وفي مثل هذه الأجواء لك أن تتصور شكل الرأسمالية التي يمكن أن تسود لدينا .

5– عكس ما هو شائع فإن للرأسمالية الغربية بعد إجتماعي فهناك إعانات بطالة ونظام تأمين صحي مدعوم من الدولة يغطيان كل المتعطلين عن العمل، كما أن الرأسمالية الغربية تتميز بالبعد الإنساني أيضا فنجد أن معظم رجال الأعمال في الغرب يتبرعون بنسب كبيرة من ثرواتهم لدعم وتعليم الفقراء وتوفير الرعاية الصحية لهم وأيضا دعم عمليات البحث العلمي أما عندنا وعلى حد علمي فإنه لا يوجد نظام عربي يوفر إعانة بطالة أو رعاية صحية كريمة للفقراء، وعندما زرت أحد مستشفيات التأمين الصحي في القاهرة تأكدت أنه لا كرامة لإنسان فقير في مجتمعاتنا .

أما رجال الأعمال عندنا فإنهم يتميزون بالسخاء البالغ إزاء راقصة أصابها أي مرض بسيط أو لاعب كرة أصيب بالتواء في قدمه، أما أفراح زواج أبنائهم فحدث ولا حرج.

إن تطبيق النظام الإقتصادي الرأسمالي دون مراعاة للبعد الإجتماعي للمواطنين غير القادرين على التأقلم مع معطيات هذا النظام بسبب ضعف مهاراتهم أو انخفاض مستوى تعليمهم أو مرضهم يتحول إلى وحش لا يفترس إلا الضعفاء .

والشاهد أن القطاع الخاص لدينا في العالم العربي لم ينضج بما فيه الكفاية كي يتحمل وحده مسؤولية إحداث نمو حقيقي ومتوازن في مجتمعاتنا ولعلي أضرب مثلاً هنا من مصر ، حيث بدأ بعض رجال الأعمال في إنشاء جامعات خاصة وقد يبدو هذا للوهلة الأولى خطوة في الإتجاه الصحيح ولكنهم بكل آسف يقيمون هذه الجامعات بغرض الربح وليس بغرض تحسين مستوى التعليم أو تشجيع البحث العلمي ومن ثم فإن أزمة تدهور التعليم آخذة في التفاقم في مصر ، وفي وقت أصبح فيه حجم ما ينفق على التعليم والبحث العلمي أهم مؤشر في قياسات التقدم الإقتصادي .

6– تتميز المجتمعات الرأسمالية الغربية بارتفاع مستوى الوعي والمشاركة السياسية بين مواطنيها وهذا نتاج جودة التعليم وعدم وجود فروق كبيرة بين التعليم الخاص والعام ونتيجة أيضا لكل العوامل السابقة. هذا الوعي يمثل أحد الضمانات الهامة لنجاح النظام الإقتصادي الرأسمالي.

أما عندنا فإن معدلات الأمية التي تصل إلى 50% في بعض مجتمعاتنا، هذا ناهيك عن انخفاض مستوى الوعي بشكل عام لدى المتعلمين وهو ما نسميه بالجهل بقضايا الشأن العام والعزوف عن المشاركة في أي قضايا تخص الوطن ككل بحيث أنك لا تجد أي اختلاف كبير عندنا بين المتعلم والأمي . في مثل هذه البيئة غير المواتية تتحول الرأسمالية إلى نظام لسلب هؤلاء البسطاء واستغلالهم أبشع استغلال وما يحدث في مصر الآن على سبيل المثال من تقليص لمخصصات الدعم الموجه للفقراء وعمليات خصخصة شركات القطاع العام وتسريح الآلاف من العمال والموظفين دون بذل أي محاولات جادة لإصلاح هذه الشركات بدلاً من بيعها لبعض الأفراد الذين سيقومون بعملية الإصلاح هذه لهو خير دليل على كيفية عدم ملائمة بعض آليات الإقتصاد الرأسمالي للمجتمعات التي ينخفض مستوى الوعي لدى مواطنيها ويتسمون بالسلبية المطلقة تجاه مستقبل وقضايا الوطن . إن هؤلاء يحتاجون إلى من يوجههم ويأخذ بأيديهم بدلاً من تركهم لحفنة من الرأسماليين المستغلين.

والخلاصة أن بعض الزهور الجميلة لا تصلح للإستزراع في أي مكان أو في أي مناخ وهكذا نظام الاقتصاد الرأسمالي، ففي مناخ ديكتاتوري تسلطي وفي غياب دولة القانون وإنعدام المساواة والشفافية وتجريم الرأي المخالف لتوجه نظام الحكم وغلبة روح الإنانية وعدم توفير مظلة ضمان اجتماعي حقيقي للبسطاء وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يمكن أن ينجح هذه النظام لدينا كما نجح لدى الغرب والشواهد والبشائر كثيرة أمامنا فرأسماليتنا استهلاكية وسفيهة ومستغلة في غالبها ودائرة الفقر في اتساع مستمر ومعاناة الأغلبية الفقيرة تتزايد ولا يبدو في الأفق البعيد أمل أن ننجح في فض هذا التحالف الجهنمي بين السلطة والمال وتبني برامج إصلاح سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة الأمد تقوم على أساس اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يهدف بالأساس إلى رفع مستوى معيشة الأغلبية البائسة وليس إلى زيادة إثراء الأقلية كما هو حاصل الآن .

وللحديث صلة.

الاسلام السياسي العربي في ظل التحولات الراهنة

رياض الصائدي

استقطبت الحركات الاسلامية منذ نهاية سنوات السبعين من القرن العشرين المنصرم اهتمام الدوائر السياسية، والاعلامية ثم لحقتها الدوائر الاكاديمية في الوطن العربي وفي العالم الغربي بخاصة ، حيث اصبح الاسلام السياسي موضوع الساعة. فاجهزة المخابرات ترصد حركاته وسكناته وتلتقي في مؤتمرات دولية من اجل محاصرته، والاعلام الدولي لا يخل عليه بصفحاته الاولي، واطروحات الدكتوراه والابحاث الاكاديمية وجدت فيه الموضوع المفضل الذي يشجع عليه اساتذة الجامعات طلبتهم حتي يعالجوه من كل جوانبه في الماضي وفي سنوات الستين كان الكل مهتما بالحركات الشيوعية في العالم وبحركات القومية العربية ناصرية وبعثية في الوطن العربي، وفي تلك الفترة من الزمن كانت حكومات كثيرة تشجع ضمنا او مباشرة الاسلام السياسي حتي يواجه معها هجمة اليسار الشاملة.

وكان الغرب الرأسمالي مرتاحا كثيرا لبروز الحركات الاسلامية، حيث حدث اكبر لقاء بينهما في افغانستان. اتحدا في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وكان ذلك الي حين. ومنذ انهيار الكتلة الشيوعية في بداية التسعينيات، انتبه الغرب الي ان حلفاء الماضي اصبحوا خطرا عليه وبالتالي يجب الحد من مدهم الجماهيري. ونفس الحكومات العربية التي شجعته في الماضي القريب وجدت نفسها الان في حالة مواجهة مفتوحة معه. وحدثت عملية تفاعل سياسي اليمة مع الانظمة القائمة، يمكن تصنيف نتائجها الي اربعة اصناف. اولا: نجح الاسلاميون بقيادة تحالف بين العسكر (الرئيس عمر حسن البشير) والجبهة القومية الاسلامية (حسن الترابي) في الوصول الي السلطة في بلد واحد هو السودان، لكن سرعان ما خيب هذا النجاح امال الاسلاميين حيث انتصر مفهوم مصلحة الدولة علي مفهوم احلام الثورة وازاح العسكر حلفاءهم. ثانيا: تعايش الاسلام السياسي مع بعض الانظمة مثل الكويت والاردن واليمن (حزب الاصلاح) وقطر. ثالثا: تم استئصاله من خلال الردع الامني العنيف في بلدان اخري كالعراق او سوريا او باكثر مرونة كتونس. وفي الحالة الاخيرة تفشي العنف المسلح فتضايقت منه دول مثل مصر او ليبيا ووصل الي ما يشبه ال